واقع الإيداع القانوني في الجزائروأثره في إثراء الإرث الثقافي والفكري الوطني

د.أمال لعمروس
د. عيسى محاجبي
قسم علم المكتبات، جامعة الجزائر 2

تاريخ الإرسال: 2018-01-28 - **تاريخ القبول:** 2018-10-22

ملخص

يحدد قانون الإيداع القانوني آليات السيطرة الببليوغرافية وحفظ ومراقبة التراث الثقافي في أنحاء مختلفة من العالم. المكتبة الوطنية هي واحدة من المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن الإشراف ومراقبة تنفيذ هذا القانون. نقترح في هذا المقال دراسة التطور التشريعي للإيداع القانوني في الجزائر، ومدى تطبيقه، وتكييفه مع الإعلام الجديد للمعلومات. وسنركز أيضا على آليات التنفيذ التي تتبعها المكتبة الوطنية الجزائرية في مجال الإيداع القانوني، مع التركيز على آثار العقبات الإدارية والتنظيمية التي تواجهها في إثراء التراث الوطني الثقافي والفكري.

الكلمات المفاتيح: الإيداع القانوني الجزائر؛ ارث ثقافي؛ التحكم الببليوجرافي؛ المكتبة الوطنية.

Abstract

The law of legal deposit defines the mechanisms for bibliographic control, preservation and control of cultural heritage in different parts of the world. The National Library is one of the main institutions responsible for overseeing and monitoring the implementation of this law. This article is a study of the legislative evolution of the legal deposit in Algeria, its application, its adaptation with the new media of the information. We will also focus on the implementation mechanisms followed by the Algerian National Library in the field of legal deposit, focusing on the effects of the administrative and organizational obstacles that it encounters on the enrichment of the national, cultural and intellectual heritage.

Keywords: Legal deposit Algeria; Cultural Heritage; Bibliographic control; National Library.

Résumé
La loi du dépôt légal définit les mécanismes permettant le contrôle bibliographique, la préservation et le contrôle du patrimoine culturel dans différentes parties du monde. La Bibliothèque nationale est l'une des principales institutions chargées de superviser et de contrôler l'application de cette loi. Nous proposons dans cet article l'étude de l'évolution législative du dépôt légal en Algérie, l'étendue de son application, son adaptation avec les nouveaux supports de l'information. Nous nous intéresserons également aux mécanismes d'application suivis par la Bibliothèque nationale algérienne en matière du dépôt légal en mettant l'accent sur les effets des obstacles administratifs et organisationnels qu'elle rencontre sur l'enrichissement du patrimoine culturel et intellectuel national.

Mots-clés: Dépôt légal Algérie ; Patrimoine culturel ; Contrôle bibliographique ; Bibliothèque nationale

مقدمة

تعد المكتبة الوطنية الجزائرية البنك المعلوماتي الرئيسي لجمع و حفظ وصيانة التراث الفكري الثقافي الوطني أيا كانت وسائطه للأجيال القادمة . ويلعب نظام الإيداع القانوني، دورا مهما في ضمان إنشاء مجموعة وطنية من الوثائق المنشورة على مختلف الوسائط حيث يساعد على إعداد ببليوغرافية وطنية تسمح بمراقبة مجموعاتها الكاملة ونشرها. فالإيداع القانوني إلزام قابل للتنفيذ وفقا للقانون وذلك بإيداع لدى هيئة أو عدة هيئات مخولة لاستلام نسخ من جميع المطبوعات على مختلف الوسائط والطريقة المصنوع بها سواء كانت موجهة للتوزيع العام، للإيجار أو البيع (حسب تعريف جون لين JeanLunn). وهو تشريع يسهل الوصول الى الإنتاج الوطني من الوثائق، ويساهم في الحفاظ على التراث الثقافي لدى مكتبة الدولة،وضمان حق الملكية والضبط الببليوغرافي .

أما على المستوى الدولي،فان المراقبة الببليوغرافية وإتاحة وحفظ المجموعات الوطنية (الثقافة الوطنية)، يمثلان هدفين تكفلت بهما الفيدرالية الدولية لجمعيات المكتبات ومؤسساتها IFLA ومنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة UNESCO

اللتان أخذتا على عاتقهما تجسيد المراقبة الببليوغرافية العامة (CBU) والإتاحة العامة للمنشورات (DSP)،حيث كل الدول مدعوة للمشاركة.

يعتبر القانون الخاص بالإيداع في الجزائر من أقدم وأعرق آلية تحفظ التراث الفكري في العالم نظرا لارتباطها بعوامل عديدة أهمها تبعية نشاط الإيداع إلى قوانين وأساليب عمل المكتبة الوطنية الفرنسية. ولقد قامت المكتبة الوطنية بتنظيم يوم دراسي في 2009 الذي دق، من خلاله، المشاركون ناقوس الخطر حول العدد الهائل للمؤلفات التي لا يحترم ناشروها تطبيق إجراءات الإيداع القانوني الجزائري مما يؤثر سلبا على عملية حفظ الرصيد الوطني. حيث أن الكثير من الناشرين يأخذون رقم الإيداع القانوني والترقيم الدولي الموحد، ولكنهم لا يجلبون، فيما بعد، النسخ المطلوبة، أو يجلبونها بعد سنوات، مما يجعل عملية جرد عدد الكتب المنشورة في السنة غير دقيقة بحكم أن هناك ما الكتب من تأخذ أرقامها ولا تصدر أبدا، وأخرى قد تصدر دون علم المكتبة، خاصة أن عددها يفوق الآلاف ورغم وجود إجراءات قانونية تصدر في حق المخالفين لقانون الإيداع القانوني إلا أنه لم يحدث أن طبقت هذه المخالفات على الناشرين الذين يخرقون هذا القانون.

فما هو إذا واقع التطور التشريعي للإيداع القانوني في الجزائر وما مدى تأقلمه مع المصادر الحديثة للمعلومات، مع توجهات بعض المنظمات الدولية UNESCO وIFLA، وما هي آليات تطبيقه في المكتبة الوطنية الجزائرية .كل هذه التساؤلات نطرحها للإجابة عليها في هذه الورقة مركزين على أهم العراقيل الإدارية التي تواجهها هذه المؤسسة العريقة للحفاظ على التراث الثقافي الوطني.

1 - نشأة ومراحل تطور قانون الإيداع في الدول الغربية والعربية

ظهر الإيداع القانوني لأول مرة بفرنسا في 28 ديسمبر 1537 عندما اصدر الملك الفرنسي فرانسوا الأول مرسوم مونبوليي الذي أسس الميثاق التأسيسي للإيداع القانوني والذي أخضع في بداية الأمر إيداع الكتب المطبوعة إلى مكتبة الملك من أجل الحفاظ على التراث الوطني ومراقبة الأفكار التي كانت تنشر خاصة بالنسبة للمطبوعات المعارضة. وقد أصبحت المكتبة الملكية فيما بعد تعرف بالمكتبة الوطنية

الفرنسية بعدما تم نقلها من بلوا BLOIS إلى باريس من طرف هانري الرابع حفاظا عليها من الحرب الدينية[1] .

في سنة 1793، تم تعديل القانون بالمرسوم المؤرخ في 19 و24 جويلية 1793 المتعلق بضمان حماية حق المؤلف . ولقد صدر العدد الأول من الببليوغرافية لفرنسا سنة 1811 م، وطرأت بعد ذلك عدة تعديلات على الإيداع القانوني بصدور مثلا المرسوم المؤرخ في 9 جانفي 1882 م والذي خفف من التزامات الإيداع بتحديد نسختين للإيداع (نسخة واحدة للمكتبة ونسخة لوزارة الداخلية) .

في 1925 تم تحديث الإيداع القانوني طبقا لقانون 19 ماي 1925 الصادر بالجريدة الرسمية الفرنسية سنة 27 ماي 1925 والمتعلق بالإجراءات التنفيذية للإيداع القانوني[2].

في 21 جوان1943أسند الإيداع القانوني لوصاية مديرية وزارة الداخلية، وقد نشرت بعدها العديد من المراسيم من 1 اوت 1963 إلى 23 ماي 1977 لضبط عملية الإيداع القانوني للمواد الصوتية والوسائل السمعية البصرية وما شابهها.

ومع توالي ظهور أشكال أخرى للوثائق، تم التصويت في 2006 على قانون الإيداع المتعلق بالانترنت الذي أسند للمكتبة الوطنية الفرنسية حيث خولت لها صلاحية جمع مختلف المطبوعات التي تتوفر على الخط. وفي ما يلي عرض مفصل لتاريخ الإيداع القانوني لمختلف الوثائق مهما كانت دعامتها:[3]

---

[1] Fréderic, Saby (2013).Approche historique du dépôt légal en France.p15-26.In : Société et Représentation. Disponible sur :www.cairn.info/load. Consulté le 10/10/2017

[2] Marie-Therèse, Daugnac(1960). Le Dépôt légal :son sens et son évolution. In : BBF, n8, (en ligne).Disponible :sur http://bbf.enssib.fr consulté le 07 décembre 2017.

[3] Stirling, Peter .La situation du dépôt légal de l'Internet en France : retour sur cette nouvelle législation, sur sa mise en pratique depuis cinq ans, et perspectives pour le futur (2012) ,p.2(en ligne).Disponible sur :www.ifla.org Consulté le 10/01/2018

الجدول رقم (1): تطور قانون الإيداع القانوني في فرنسا

أنواع الوثائق	سنة صدور القانون
الوثائق المطبوعة	1537
الخرائط والمخططات واللوحات الفنية المصورة والرسومات	1648
الموسيقى المطبوعة	1793
التسجيلات الصوتية، الصور	1925
الملصقات	1941
أشرطة الفيديووالوثائق السمعية البصرية	1975
الأفلام السينمائية	1977
البرمجيات وقواعد البيانات	1992
الانترنت	2006

ولقد انتقلت فكرة الإيداع القانوني من فرنسا إلى إنجلترا سنة 1610 م بصفة غير رسمية، وشهد الإيداع عدة تغيرات إلى أن صدرت قرارات تنظيم المطابع بين 1692/1662 م. واستقر الوضع بقانون الإيداع في سنة 1991 حتى صدر في سنة 2003 قانون جديد للإيداع القانوني سببه ظهور أوعية متعددة. وابتداء من 2013، ضم الإيداع القانوني المحتويات الرقمية بما في ذلك صفحات الويب، بعد مرور عشر سنوات من العمل المشترك مع المكتبات والناشرين وأخصائي الإعلام الآلي تحت تأطير دائرة الثقافة والإعلام والرياضة.

أما في الولايات المتحدة، فقد اعتمد نظام حق المؤلف في تسيير عملية الإيداع في معظم مناطق أمريكا. كما ظهرت عدة قوانين من أجل تطوير نظام الإيداع منها قانون 3 مارس 1891 الذي عدل بعدة قوانين إلى غاية قانون 1919 الذي شمل مختلف المطبوعات بكل أصنافها التي يتم إيداعها إلى مركز Copyright.

ويرجع تطبيق الإيداع القانوني في الاتحاد السوفياتي في الأصل إلى سنة 1810 وتم تعديله في 1917 حيث أصبح الإيداع القانوني الركيزة الأساسية لتنظيم مكتبة وطنية.
أما بالنسبة لظهور الإيداع في العالم العربي، فقد عرف تأخرا كبيرا، حيث أنه ظهرت بوادر الإيداع في مصر في قانون المطبوعات الصادر في 26 نوفمبر 1881 والمرسوم رقم

20 المتعلق بالصحافة، الصادر في الجريدة الرسمية في 2 مارس 1963م، ولم يصدر قانون خاص بالإيداع القانوني الى سنة 1954 الذي تم تعديله في 1968. وأصبح يعتمد حاليا على القانون رقم 38 لسنة 1992.

وشرعت سوريا بدورها في تطبيق الإيداع سنة 1924 بموجب المرسوم الصادر في الجريدة الرسمية في 7 جانفي 1942 الذي أدخلت عليه تعديلات في 5 يونيو 1962. أما في المغرب فيعود تطبيق الإيداع إلى تاريخ 7 أكتوبر 1932 المطابق للقانون الفرنسي لسنة 1925 . ويعتمد حاليا على القانون الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003. وفي تونس يعود تاريخ الإيداع القانوني إلى 28 أفريل 1975 م الذي عدل في سنة 1977 وصدر تحت عنوان مجلة الصحافة. وفي نوفمبر 2011 تم نشر المرسوم الذي يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر[4].

من خلال السرد التاريخي للإيداع القانوني نلاحظ أن كل التشريعات الخاصة به، طرأت عليها تعديلات سواء في الدول العربية أو الغربية نظرا للتغيرات السريعة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذا اقترحت اليونسكو والإفلا في مؤتمر باريس سنة 1977 بضرورة إصدار قانون نموذجي للإيداع القانوني وعليه تم اصدار دراسة قامت بها جان لين سنة 1981 التي تم تحيينها سنة 2000 بطلب من اليونسكو.

2. الإيداع القانوني في الجزائر

1.2 كرونولوجيا تطور الإيداع القانوني:

-المرحلة الأولى 1849-1962: يعتبر قانون الإيداع الجزائري من أقدم القوانين المنشأة في العالم، ويرجع تاريخ تطبيقه في الجزائر إلى فترة الاحتلال الفرنسي ابتداء من 1849 عندما أصدر الجنرال كافينياكCavaignac قرارا يخص تطبيق التشريعات الفرنسية المتعلقة بالإيداع القانوني المعمول به في فرنسا بالجزائر.

صدر في 27-29 جويلية 1849 القانون الخاص بشرطة الصحافة الذي تم فيه إخضاع كل الكتابات السياسية للإيداع. وفي 29 جويلية 1881، صدر القانون الخاص بحرية

[4] - لعوج، حياة (2014). الانتاج الفكري المترجم في الجزائر: دراسة ببليومترية للكتب:1962-2006،ص41-43. مذكرة ماستر:الجزائر:2014

الصحافة حيث تطرق في مواده إلى التعريف بالوثائق الخاضعة للإيداع القانوني. وفي سنة 1925 أصدر قانون تضمن إنشاء إيداع الناشرين لصالح المكتبة الوطنية والذي عدل بالقانون المؤرخ في 21 جوان 1943 حيث يتم التطرق للإجراءات العامة لتطبيق نظام الإيداع القانوني. وشرع في تطبيقه ابتداء من 27 سبتمبر 1956 بموجب المرسوم رقم 978.[5]

- **المرحلة الثانية 1962–1975:** قامت السلطات الجزائرية عشية الاستقلال بإلغاء كل التشريعات الفرنسية ماعدا القوانين التي لا تمس بالسيادة الوطنية ويبقى قانون الإيداع ساري المفعول إلى غاية صدور الأمر رقم 25.73 بتاريخ 1973 المتضمن إلغاء أحكام القانون السابق. وخلال هذه المرحلة تم إعداد مشروعين لقانون الإيداع، الأول كان خاص بالمكتبة الوطنية في سنة 1965 والثاني خاص بمشروع مرسوم لمديرية الأرشيف الوطني ما بين 1973-1974، لكنه لم يتم تجسيد هذين المشروعين مما دفع وزارة الاتصال والإعلام إلى إعداد مشروع جديد آخر سنة 1980 والذي بدوره لم يجسد.

- **المرحلة الثالثة 1975- 1995:** في هذه المرحلة عرفت الجزائر فراغا قانونيا فيما يخص الإيداع القانوني لمدة عشرين سنة (1975-1995) والذي ترتب عنه ضياع الكثير من التراث الوطني، لكن في سنة 1991 قامت المكتبة الوطنية الجزائرية بطرح مشروع أولي يتعلق بقانون الإيداع القانوني الذي احتوى على 19 مادة موزعة على 5 محاور لكنه لم يعتمد، وقد ساهم بصورة كبيرة في تحرير مشروع قانون 1995 الذي سمح بظهور الأمر سنة 1996 الخاص بالإيداع القانوني.

- **المرحلة الرابعة ابتداء من 1996:** في سنة 1996 صدر الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق لـ 2 يوليو 1996 المتضمن ستة عشر (16) مادة، تتناول تعريف الإيداع وتحديد مجال تطبيقه والملزمين به والمؤسسات التي يتم فيها، بالإضافة لأحكام

[5] ماجد توهان (1996).الايداع القانوني :نشأته و تعريف أهدافه و مزياه و أهميته وفوائده .رسالة المكتبة،مج.31،ج.3،أيلول 1996،ص14.الزبيدي،

انتقائية وجزائية، وتبع ذلك تحديد إجراءات التطبيق في المرسوم التنفيذي رقم 99-226 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1420هـ الموافق ل 4 أكتوبر 1999.

3. الإيداع القانوني من خلال التشريع الجزائري

1.3 محتويات المرسوم التنفيذي رقم 99-226/ 4 أكتوبر 1999 والأمر رقم 96-16 / 2 جويلية 1996[6]

1.1.3 الهدف ومجال التطبيق:

- جمع وحماية وحفظ الإنتاج الفكري والفني؛
- إعداد وتوزيع الببليوغرافيات وقوائم الوثائق؛
- السماح بالاطلاع على الوثائق موضوع الإيداع القانوني؛
- يكتسي طابع الحفظ ولا يمس بحقوق ملكية المؤلف ومنتج الوثائق المودعة؛
- الببيلوغرافيا الوطنية تعد واحدة من بين الأهداف الرئيسية؛

2.1.3- الوثائق الخاضعة لقانون الإيداع:

الوثائق المطبوعة والصوتية والمرئية، المواد السمعية البصرية والتصويرية،برامج الحاسوب وقواعد المعطيات. حاول المشرع من خلال قانون الإيداع القانوني الإحاطة بكل المنتجات الفكرية رغم تجاهل الوثائق الإلكترونية على الخط التي تحتوي الكثير منها التراث الفكري والثقافي الوطني .

3.1.3- الوثائق المستثناة من الإيداع القانوني:

الوثائق الإدارية النماذج المجسمة،السجلات، الاستثمارات، المطبوعات الخاصة بالحياة اليومية الدعوات،الرسائل،الأظرفة المعنوية، الوثائق المتداولة في مجال التجارة الفواتير، السندات المالية، بطاقات الاقتراع،الوثائق السرية،الوثائق المطبوعة والسمعية البصرية كالتقارير للاستعمال الداخلي في المؤسسات.

4.1.3- الملزمون بالإيداع القانوني وعدد النسخ:

---

[6] - المكتبة الوطنية الجزائرية. الدليل الخاص بالإيداع القانوني: الأمر رقم 96-16 المؤرخ في صفر 1417 هـ الموافق 2 يوليو 1996،ص.10-15 .

- الناشر / المنتج / المؤلف (4 نسخ)
- الناشر والمنتج (في حالة إعادة النشر2 ن)
- الطابع (2 ن)
- الموزع (1 ن)
- المنتج لبرامج الإعلام الآلي والأشرطة (1 ن)
- المستورد للوثائق المطبوعة والدوريات (1 ن)
- الوثائق الثمينة والفاخرة التي لا يتعدى سحبها 300 نسخة يودع منها نسخة واحدة فقط. نلاحظ أن المشرع الجزائري أخذ بعين الاعتبار معظم توصياتUNESCO IFLA.

5.1.3 المؤسسات المخولة لاستلام الإيداع

- المكتبة الوطنية الجزائرية
- المركز الوطني للسنيما
- المعهد الوطني لرسم الخرائط والكشف عن بعد (FN.CT) غير مذكور في النصين التشريعيين (بناء على المرسوم الرئاسي رقم 98. 337)[7]

ولقد حددت UNESCO /IFLA في توصياتها حول المؤسسات المخولة لاستلام الإيداع القانوني (والتي طبقت الجزائر جزءا منها في قانون الإيداع) كما يلي:

- المكتبة الوطنية هي المكلفة بالإيداع القانوني في الأغلب.
- يمكن تكليف هيئة وطنية أخرى (الأرشيف السينمائي الوطني في السويد) .
- مكتبات أخرى.

ولا مركزية الإيداع القانوني لا تطرح أي مشكل قانوني، ويمكن أن تسمح بتوزيع مهمة تسيير هذا القانون، لكن يجب أن نوفر تنسيقا لهذه العملية (فرنسا).

6.1.3 - كيفية تطبيق الإيداع القانوني:

- أن تكون الوثائق المودعة كاملة ومطابقة للنسخ المتداولة في السوق.
- إمكانية تسليم الإيداع مباشرة أو إرساله بالبريد المسجل معفى من الرسوم.
- إمكانية المطالبة بما لم يودع.

[7] المكتبة الوطنية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص20-25.

7.1.3- الإجراءات المتعلقة بعملية الإيداع

- يقوم حاليا المعنيون بالإيداع بإمضاء تعهد يمكن المكتبة الوطنية بموجبه اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم إيداع الوثائق في الوقت المناسب،وتوزع مجموعة من أرقام ISBN مسبقا للناشرين (يحدد عددها حسب وتيرة النشر لكل ناشر).
- يلتزم المعنيون حاليا بالإيداع بطبع رقم الإيداع القانوني (السداسي الأول 2016 مثلا)، والرقم الدولي الموحد للكتاب ISBNعلى الصفحة الأخيرة من المطبوع أو خلف صفحة العنوان.[8]

8.1.3 الإجراءات العقابية المتعلقة بالإيداع القانوني

يعتبر الإخلال عن قصد بالالتزامات المنصوص عليها في هذا الأمر مخالفة ويعاقب عليها بغرامة مالية من ثلاثين ألف دينار إلى 500 ألف دينار حسب طبيعة الوثائق موضوع الإيداع وقيمتها، وفي حالة تكرار المخالفة تضاعف الغرامات المذكورة أعلاه. ويتم إرسال إنذار عن طريق البريد المسجل مع إشعار بالاستلام إلى من أخلوا بواجبات الإيداع بعد شهر للكتب والأفلام وأسبوع للدوريات. تتولى المصالح المعنية باقتناء النسخ المطلوبة على نفقة المخلين بالالتزامات المنصوص عليها في الأمر. كما يجب تسوية الوضعية في مدة لا تتجاوز 3 سنوات من تاريخ صدور هذا الأمر.

إن هذه القاعدة لاتحترم عامة، لكن يوصى بمباشرة الإيداع في أقرب وقت ممكن،مما يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات المستفيدين الذين يبحثون عن إصدارات جديدة والسماح بفهرستها دون تأخير على مستوى الببليوغرافية الوطنية (التي توقف صدورها ما بين 2007 و2013) مما نتج عنه وجود ثغرات كبيرة في مجموعات المكتبة الوطنية.

4- التعاون مع الهيئات الوطنية والدولية:

[8]IFLA. Recommandations finales de la conférence internationale sur les services bibliographiques nationaux(1998).Copenhagen25/27 nov.1998. Disponible sur :www.IFLA.org. Consulté le 20/11/2017

على المستوى الوطني ومن أجل ترسيخ دور الإيداع القانوني في جمع وحفظ وتبليغ التراث الثقافي الفكري الوطني للأجيال القادمة تسعى المكتبة الوطنية إلى التقرب من الناشرين والمؤلفين والمهتمين بالكتاب والنشر مثل:

- مديرية الكتاب على مستوى وزارة الثقافة
- الديوان الوطني لحقوق التأليف والحقوق المجاورة
- النقابة الوطنية لناشري الكتب SNEL
- النقابة المهنية للكتب SPL
- جمعية المكتبيين الجزائريين
- وزارة التعليم العالي
- المركز الوطني للسجل التجاري CNRC
- قسم علم المكتبات والتوثيق
- المعهد الوطني للتجارة [9]

على المستوى الدولي: هيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (إحصائيات للكتب المترجمة)، والوكالة الدولية للترقيم الدولي الموحد للكتاب (برلين سابقا، لندن حاليا).

5- المهام الأخرى المخولة لمصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية

تقوم مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية كذلك بدور الوكالة الوطنية للترقيم الدولي الموحد للكتب، ودور الوكالة الببليوغرافية الوطنية. أسندت للمكتبة الوطنية مهام تسيير الوكالة الوطنية للببليوغرافيا بحكم المهمة الرائدة التي تتولاها المكتبة من جمع وحفظ التراث الفكري الوطني لأجيال المستقبل من جهة، ومركز الإيداع القانوني الذي تسهر على تطبيقه من جهة أخرى.

تصدر الببليوغرافيا الجزائرية اعتمادا على ما دخل عن طريق الإيداع القانوني من كتب ودوريات للمكتبة الوطنية لكن هذه الوكالة لا تتوفر على ببليوغرافيا وطنية،

[9] وزارة الاتصال و الثقافة(2000).الايداع القانوني: الأمر و المرسوم التنفيذي . الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية،2000،ص.16 .

ترصد كل الإنتاج الفكري من أنواع الوثائق الأخرى المنشورة على وسائط متنوعة .وعرفت الببليوغرافيا الوطنية توقفا عن الصدور ما بين 2007 إلى 2013 إلا أن أهداف الببليوغرافية الوطنية لم يتم تحقيقها إلا جزئيا حيث أنها لا تحصر كل التراث الفكري القديم والحديث بمختلف وسائطه[10]، و ليست بوسيلة فعالة في تبادل المعرفة بين الشعوب، . لا تمكننا بمعرفة اتجاهات النشر والإنتاج في الوطن.

وكاستنتاج، يمكن القول أن عملية الضبط الببليوغرافي لا تتم بطريقة فعالة وهذا يرجع إلى مجموعة من المعوقات التي يواجهها موظفو هذه المصلحة نذكر من بينها: نقص في الموارد البشرية والوسائل المعتمد عليها في العمل، كل الأنشطة والوظائف تنجزيدويا.

6 - مقارنة الاليات الميدانية لتطبيق الإيداع القانوني بالجزائر-فرنسا:

سوف نوضح، من خلال الجدول الموالي، مقارنة بين هيكلة عملية الضبط الببليوغرافي بالمكتبة الوطنية الفرنسية مع المكتبة الوطنية الجزائرية:

جدول(2) مقارنة بين مصلحة الإيداع القانوني الجزائر/ فرنسا

دائرة الإيداع القانوني(فرنسا)	عدد الموظفين	مصلحة الإيداع القانوني (الجزائر)	عدد الموظفين
1. مصلحة التسجيل 2. مصلحة تسيير الكتب 3. مصلحة تسيير الدوريات 4. مصلحة الإيداع القانوني الرقمي	25 31 4	مصلحة واحدة لمعالجة وجمع المنشورات الورقية وغير الورقية وإعداد البيليوغرافية الوطنية الجزائرية بالإضافة الى أنها تقوم بمهام الوكالة الوطنية للترقيم الدولي الموحد للكتاب ردمك	09
المجموع	60		09
1. مصلحة المعالجة الفهرسة 2. الببليوغرافية الوطنية الفرنسية للكتب 3. الببليوغرافية الوطنية الفرنسية للدوريات	63 9		
المجموع	72	-	-
مصلحة التبادل	17	-	-
المجموع الإجمالي	152	-	09

[10] لعوج حياة، نفس المرجع السابق،ص.63.

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أنالمكتبة الوطنية الفرنسية تشغل 152 موظفا موزعين على دائرة الإيداع القانوني (للكتب والدوريات) في حين يتم إيداع ومعالجة بقية الأنواع الأخرى من المصادر المعلوماتية على مستوى أربعة دوائر أخرى هي:
-دائرة السمعي البصري (وثائق رقمية)، دائرة اللوحات الفنية، الصور، الملصقات، دائرة الموسيقى، دائرة الخرائط والمخططات.

ويتم التنسيق بين كل هذه الدوائر من طرف دائرة المعلومات الببليوغرافية والرقمية واللجنة التنسيقية للإيداع القانوني، حيث تصدر هذه اللجنة توصيات حول تسيير الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الفرنسية باستدعاء فرق من الخبراء لدراسة التغيرات التي يمكن أن تطرأ في المجتمع، وذلك للتأقلم معها في إطار تسيير الإيداع القانوني وتقوم بإصدار تقرير سنوي حول نشاطات الإيداع القانوني. بينما تقوم مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية بجميع آليات الضبط البيليوغرافي لكل أنواع المصادر اعتمادا على تسعة موظفين فقط، وهذا ما ينعكس سلبا على متابعة إيداع كل هذه المصادر والقيام بكل الإجراءات اللازمة التي تسمح بإصدار الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية بتواتر منتظم.

7- إحصائيات الإيداع بالمكتبة الوطنية الجزائرية

1.7 **الكتب:** يوضح الجدول الموالي الإحصائيات الخاصة بعدد العناوين التي تم طلبها من مصلحة الإيداع القانوني للمنشورات (الكتب) ما بين 2009 و2014 مقارنة بما تم يداعه فعليا من طرف الناشرين الجزائريين:

جدول(3) عدد العناوين المطلوبة ما بين 2009 و2014 [11]

السنوات	عدد العناوين المطلوبة	عدد العناوين المودعة	النسبة المئوية % لعدد العناوين غير المودعة
2009	6101	4906	19.58
2010	4844	4430	8.54
2011	5895	5401	8.37

[11] مقابلة مع رئيسة مصلحة الايداع القانوني،يوم 2017/09/25

2012	5805	3981	31.42
2013	6526	5431	16.77
2014	6099	5207	14.62

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن هناك نسبة مئوية معتبرة من الوثائق تتراوح ما بين 15% و20% والتي لم يتم ايداعها بالمكتبة الوطنية رغم حصولها على رقم إيداع، وهذا ما يسبب ثغرات في مجموعات المكتبة وبالتالي يتأثر الرصيد الفكري والثقافي للوطن.

2.7- إحصائيات المواد غير الكتب

لمواجهة ومواكبة التغيرات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال التي غيرت مسار تداول المعلومات وكيفية نشرها، أدخلت الكثير من الدول المتطورة، منها فرنسا وكندا، عدة تعديلات على قوانينها المتعلقة بالإيداع القانوني للمواد السمعية البصرية. بينما المتعلقة بالإيداع لاحظنا من خلال دراستنا أ ن الجزائر، أي المكتبة الوطنية الجزائرية المتعلقة بالإيداع، لا تتحصل إلا على جزء قليل من ما ينتج من مصادر سمعية بصرية من الهيئات الوطنية الكائنة بالجزائر العاصمة على العموم لكنها لا تملك سياسة لإيداع هذه المواد المنشورة على الانترنت.

ونستعرض من خلال الجدولين المواليين بعض الإحصائيات الخاصة بالمواد السمعية البصرية(المواد غير الكتب) التي تم إيداعها بمصلحة الإيداع القانوني:

جدول رقم(4) احصائيات المواد غير الكتب المودعة

السنوات	عدد الطلبات (رقم ايداع)
2011	143
2012	89
2013	182

جدول رقم (5) احصائيات المواد السمعية البصرية المودعة

الوعاء	العدد	
	2014	2015
الخرائط	03	202
الملصقات	11	37
الأقراص المكتنزة	65	161

المطويات	12	14
المجموع	91	414

من خلال الجدول(4) و(5) نلاحظ أن هناك ضعفا ملحوظا في عدد المواد غير الكتب المودعة بمصلحة الإيداعالقانوني بالجزائر، وهذا يعود الى عده أسباب نذكر من بينها ضعف انتاج المواد غير الكتب بالجزائر، وعدم احترام الملزمين بالإيداع بتطبيق قانون الإيداع القانوني،وعدم تطبيق الإجراءات الخاصة بالعقوبات لغياب الآليات الميدانية الصارمة لمتابعة هذه العملية في الميدان.

كما نلاحظ غياب تام لإيداع الوثائق الالكترونية الرقمية (الانترنت) لعدم وجود موقع تفاعلي للمكتبة الوطنية الجزائرية يسمح بذلك، نظرا لغياب سياسة استشرافية لحصر وجمع المواد الالكترونية المنتجة بالجزائر، رغم أنه قد تم إحصاء في أكتوبر 2015 ما يقارب 6986 اسم نطاق من قبل مركز أسماء النطاقات، وهذا ما يدل على أن هناك إنتاجا فكريا غزيرا على الانترنت في الجزائر لا يتم ضبطه ببليوغرافيا من قبل المكتبة الوطنية الجزائرية، وهذا ما يؤثر على حصر وإثراء الإرث الثقافي الوطني[12].

ومن خلال الجدولين المواليين على سبيل المقارنة مع الجزائر نبين إحصائيات الرصيد الثري الخاص بالمصادر الرقمية التي تقوم المكتبة الوطنية الفرنسية بحصره .

جدول (6) الإمكانيات المادية الموظفة لوثائق الانترنت المكتبة الوطنية الفرنسية BNFفرنسا

اقتناء للسلاسل من الأرشيف على الانترنت وتكشيف 2008-2007 URL	157768 E
مشاركة فرنسا إلى مشروع الرجل الآلي Smart crawler Robot intelligent	E 27480

جدول (7) إحصائيات الإيداع للانترنت (فرنسا)

السنة	العدد الإجمالي
2008 (عدد الملفات URL)	674644400
2014 (مواقع الويب)	24.4 مليار ملف

[12] خالف نسيمة. الايداع القانوني للمواد السمعية البصرية في المكتبات: دراسة حالة المكتبة الوطنية الجزائرية. مذكرة ماجستير: قسم علم المكتبات و التوثيق:الجزائر:2016، ص142.

نلاحظ من خلال الجدولين(6) و(7) أن المكتبة الوطنية الفرنسية أولت اهتماما ملحوظ للإنتاج الفكري والثقافي المنشور على الخط، رغم بعض الصعوبات التقنية التي تعترض هذه العملية. وإن الإيداع القانوني للوثائق على الانترنت يطرح كذلك معوقات جسيمة في مجال حقوق المؤلف وفي مسائل أخرى، كتحديد المصدر وطريقة الحفظ،كما تتطلب الكثير من الخبرة التقنية والقانونية بالإضافة إلى تعاون مثمر مع منتجي المعلومات.

8. نتائج البحث حول الإيداع القانوني في الجزائر

لاحظنا من خلال دراستنا الميدانية:

-بعد اطلاعنا على القانون الخاص بالإيداع القانوني في الجزائر،اتضح أنه لم يخضع لأي تعديلات وتغييرات منذ 1999 رغم التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات عكس النصوص التنظيمية المتعلقة في هذا المجال بفرنسا على سبيل المثال والتي عرفت آخر تحديث لها في 29 مارس 2015. ولم يتم تجديد إجراءات الإيداع لكل أنواع المصادر كما تطرق اليها المشرع الفرنسي خاصة بالنسبة للوثائق الالكترونية كقواعد البيانات ومواقع الويب، في حين شرط المشرع الفرنسي ارفاق البرامج وقواعد البيانات بالوعاء المادي لإمكانية قراءتها بسهولة من طرف المستخدمين.

- نقص فادح في عدد العاملين بمصلحة الإيداع القانوني (08) عمال لتسيير مصلحة الإيداع القانوني، والوكالة الوطنية للترقيم الموحد للكتاب (ISBN) والوكالة الوطنية الببليوغرافية.

- غياب الوسائل المادية المناسبة للسير الحسن والفعال لمصلحة الإيداع القانوني (غياب برنامج آلي، نقص في مساحة المصلحة....الخ).

-لا توجد آليات فعالة ردعية لتطبيق ما ورد في قانون الإيداع الجزائري في المادة 14 و15 من الأمر رقم 69-16 المؤرخ في 2 جويلية، 1996 لعدم وجود خلية متابعة ومراقبة على مستوى الهيكل التنظيمي للمكتبة الوطنية الجزائرية.

كل هذه النقائص الموجودة على مستوى مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية أدّت إلى نتائج سلبية انعكست على عملية الضبط الببليوغرافي بالمكتبة،

وهذا من خلال توقف صدور الببليوغرافيا الوطنية منذ 2007 إلى سنة 2014 وذلك ما أثر سلبا على عملية جمع وحفظ التراث الثقافي والفكري الوطني.

خـــاتمة:

يشكل الإيداع القانوني الأداة الرئيسية التي تسمح للمكتبة الوطنية الجزائرية بإنشاء مجموعات وطنية ثرية ومتنوعة تساهم بها في حفظ وصيانة الإرث الثقافي والفكري للوطن، لأن هذه العملية لم تعد مجرد نشاط إداري بل أصبحت أهم أداة لرصد كل ما ينشر وينتج في الجزائر، من وثائق مهما كانت طريقة نشرها وإنتاجها ونوع دعامتها. وحتى يتسنى للمكتبة الوطنية الجزائرية القيام بهذا الواجب المهني النبيل،يتعين عليها القيام بحزمة من الإجراءات التي بإمكانها حل بعض المعضلات الإدارية والتنظيمية التي تعاني منها . وأول خطوة يجب أن تقوم بها المكتبة الوطنية، هي تعديل الهيكل التنظيمي الحالي الذي تجاوزه الزمن، ومن خلاله إعادة هيكلة مصلحة الإيداع القانوني واستحداث مصالح فرعية لها كما هو موجود في بعض دول العالم كفرنسا وكندا. كما ينبغي تفعيل دور المجلس التوجيهي للمكتبة الوطنية الجزائرية حتى يكون القاطرة الفكرية لكل نشاطاتها.

ولمواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يشترط أن يكون هناك تفكير من قبل المختصين لتعديل وإثراء القانون الحالي بإضافة مواد مرتبطة بالمواد الالكترونية، مع تحديد سياسة مستقبلية واضحة المعالم، من خلال سن التشريعات الخاصة بالإيداع القانوني الرقمي من أولوياتها، وكذا وضع نظام لأرشفة الويب في المكتبة الوطنية الجزائرية للحفاظ على تراث الأمة الجزائرية الذي ينشر على الانترنت بانتقاء المواقع التي لها هذه الخاصية، كالتي تحمل اللازمة(dz.) باستعمال برنامج Heritrixالذي يقوم بالتكشيف الآلي للوصول اليها .كما يمكن حفظ وأرشفة صور المواقع باستعمال نظام الأرشفة المفتوحOAIS في برنامج SPAR الذي يحتاج الى عدة أجهزة عالية ذات قدرة استيعاب كبرى وتحفظ الملفات بشكلWARC، ويمكن استرجاع هذا الموقع باستعمال Wayback machine.

كما ينبغي إنشاء خلية مراقبة ومتابعة لتطبيق الإيداع القانوني داخل المكتبة الوطنية، ومزاولة موظفو المكتبة الوطنية اليقظة بتصفح مختلف الفهارس والنشرات للتعرف

على ما ينتج على النت وإصدار إعدارات للمطالبة بإيداعها بالمكتبة الوطنية كما هو معمول به في بعض البلدان المتقدمة مثل كندا.على المكتبة الوطنية القيام بحملات تحسيسية وندوات حول الإيداع القانوني لكل الناشرين و المؤلفين...الخ كما يجب التفكير في وضع سياسة حفظ مناسبة واضحة بتحديد كل الشركاء المناسبين (لا مركزية الإيداع) بفتح ملاحق جوارية للإيداع القانوني على المستوى الوطني لتقريب هذه الخدمة من الناشرين...الخ. وتسييرها لشبكة معلوماتية متطورة تسهل ربط وتبادل المعلومات مع المؤسسة الأم.

إنشاء وكالة وطنية للضبط البيبليوغرافي وتطوير عملية التعاون مع المؤسسات الوطنية سيسمح بإصدار ببليوغرافية بتواتر منتظم لكل أنواع الوثائق. وان رسم برنامج لتكوين العاملين بالمصلحة والاستفادة من تجارب الآخرين (المكتبة الوطنية الفرنسية) سوف يساهم في تحسين العمل بمصلحة الإيداع القانوني.

كما أن إبراز اتفاقية بين المكتبة الوطنية الجزائرية والديوان الوطني لحماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة ONDA لإعلامها بقائمة المنتجين للمواد السمعية البصرية الذين يودعون منتجاتهم على مستواها لحماية حقوقهم، سيمكن المكتبة بحصرها ومراقبتها لمطالبتها .

ولكي تتجسد هذه الاقتراحات الميدانية،يتعين على المكتبة الوطنية الجزائرية، توفير كل الحلول التقنية(الإمكانات المادية، البرمجيات المناسبة...) والحرص على الجانب التنظيمي والتنسيقي الذي يشمل تضافر جهود المكتبيين والمختصين في البرمجة والرقمنة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وخبراء القانون وهذا ليصبح الإنتاج الفكري والثقافي الجزائري المنشور على الورق أو غير الورق كالويب ضمن مجموعات المكتبة الوطنية.

المراجع

1. رحمة نجاح، وآخرون، 2013. المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني، الجزائر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

2. المكتبة الوطنية الجزائرية،1996. الدليل الخاص بالإيداع القانوني الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق 2 يوليو1996. الجزائر،المكتبة الوطنية الجزائرية.
3. الزبيدي ماجد توهان، 1996. الإيداع القانوني: نشأته وتعريفه، أهدافه ومزاياه، أهميته وفوائده، رسالة المكتبة، مج 31، ج3، أيلول 1996.
4. وزارة الاتصال والثقافة، 2000. الإيداع القانوني: الأمر والمرسوم التنفيذي، الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية.
5. Bibliothèque Nationale de France, 2014. Observatoire du dépôt légal, Paris, BNF.
6. Chevallier, Alix .La nouvelle législation française sur le dépôt légal, Bulletin d'information de l'Association des bibliothécaires français,n° 163 ,p 91-93.
7. Décret exécutif n 99-226 du 24 joumadaethania 1420 correspondant au 04 octobre 1999 fixant les modalités d'application de certaines dispositions de l'ordonnance n° 96-16.
8. Dépôt légal en Algérie, Bulletin des bibliothèques de France (en ligne), n°10 ,1956 (consulté le 18 février 2016). Disponible sur le web :http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1956-10-0695-001.
9. Réderic Saby, 2013. Approche historique du dépôt légal en France,. p15-26.In :Société et Représentation, disponible sur :www.Cairn.info/load, consulté le 10/10/2017.
10. IFLA. Recommandations finales de la conférence internationale sur les services bibliographiques nationaux(1998).Copenhagen25/27 nov.1998. Disponible sur :www.IFLA.org. Consulté le 20/11/2017

11. Institut international de coopération intellectuelle. Le dépôt légal : son organisation et son fonctionnement dans les divers pays, Paris ,1938.

12. Larivière Jules, 2000. Principes directeurs pour l'élaboration d'une législation sur le dépôt légal, Paris, Unesco.

13. Marie-Therèse, Daugnac. Le Dépôt légal :son sens et son évolution. In :BBF,n.8,1960., (en ligne).Disponible :surhttp://bbf.enssib.fr consulté le 07 décembre 2017.

14. Ministère de la culture, service du livre et de la lecture, 2015. Mémento à l'usage des bibliothèques : le dépôt légal imprimeur, Paris, BNF, mars.

15. Stirling Peter, Illien Gildas.La situation du dépôt légal de l'Internet en France : retour sur cette nouvelle législation, sur sa mise en pratique depuis cinq ans, et perspectives pour le futur (2012)(en ligne).Disponible sur :www.ifla.org Consulté le 10/01/2018.

16. Vuibert Henry, 1925. Le Dépôt légal: législation, réglementation, instructions : critique de la loi, Paris, Librairie vuibert.